العوامل الاقتصادية وأثرها في قياس قوة الدولة
(دراسة مقارنة العراق مع الدول الجوار الجغرافي)

أ.د. نوار جليل هاشم
na74ar@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية

الباحثة: مروة علي حسين
marwa.ali3434@uomustansiriyah.edu.iq
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية

الملـخص:
تسلط الدراسة الضوء على قياس وتحليل القوة الاقتصادية باعتباره جزء مهم من العوامل المادية للعراق والدول المجاورة لهً في تحديد نقاط قوة وضعف الدولة وترتيبها ومقارنتها مع جاراتها، تبعاً للمعطيات والمؤشرات الرسمية للوصول الى نتائج تتيح تقييم قدرات الدولة بشكل دقيق.

تفترض الدراسة ان للعوامل الاقتصادية تأثيراً واضحاً في قياس قوة العراق ودول الجوار، وذلك من خلال تحليل مؤشراتها الرئيسة والفرعية اضافة الى الموقع الجغرافي. وتتم عملية التحليل تلك باستخدام منهج قياس قوة الدولة باعتباره المنهج الملائم لفهم وتحليل قدرات دول الدراسة، ذلك لأنه يجمع بين قياس الجوانب الكمية والجوانب المعنوية بالنسبة الى أطراف متعددة ومن ثم يسمح بقياس التوازنات خلال مدة زمنية معينة.

الكلمات المفتاحية: القوة الاقتصادية، قوة الدولة، الناتج المحلي الاجمالي، حجم الإنتاج، العوامل المادية.

Economic Factors and their Impact on Measuring the Strength of the State of Iraq in Accordance with its Geographical Neighbors

Marwa Ali Hussein Prof. Dr. Nawar Jalil Hashem
Al-Mustansiriya University/College of Political Science

Abstract:
The study highlights the measurement and analysis of economic strength as an important part of the material factors of Iraq and its neighboring countries in determining the strengths and weaknesses of the state and ranking it and comparing it with its neighbors, according to official data and indicators to reach results that allow an accurate assessment of the state's capabilities.

The study assumes that economic factors have a clear impact on measuring the strength of Iraq and neighboring countries, through analyzing their main and subsidiary indicators in addition to geographical location. This analysis process

is carried out using the approach to measuring state power as it is the appropriate method for understanding and analyzing the capabilities of the study countries, because it combines measuring quantitative aspects and moral aspects in relation to multiple parties and thus allows measuring balances over a specific period of time.

Keywords: Economic Power, State Power, Gross Domestic Product, Production Volume, Material Factors.

المقدمــة:

تعد القوة الاقتصادية من اهم محددات قوة الدولة في تفاعلاتها الإقليمية والدولية، اذ تمثل القوة الاقتصادية عنصر هام من عناصر قوة الدولة وامنها الوطني والذي لا يقل أهميته عن القوة العسكرية، لاسيما انها وسيلة وهدف الدولة في نفس الوقت، إذ تستطيع الدولة من خلالها تعزيز مكانتها وموقعها في خارطة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، فهي تعد وسيلة لتحقيق استراتيجيات الدولة على مختلف الأصعدة، إذ بدون قوة اقتصادية فاعلة للدولة يتلاشى الوجود المعنوي لهذه الدولة. بالإضافة الى انها تعد هدف لتلبية احتياجات الدولة الداخلية وعدم وقوعها تحت وطأة الاعتماد على الخارج.

لذلك حظيت عوامل القوة الاقتصادية باهتمام العديد من المختصين في شؤون العلاقات الدولية بعدها من اهم عوامل قوة الدولة المادية، ولما لها من أهمية في معرفة وتحديد أوزان الدول وفق الإحصاءات الرسمية الوزارة من المؤسسات الدولية الرصينة، وتثم تحليلها ومقارنتها بغيرها من الدول لغرض معرفة موقع وترتيب كل دولة ومقارنته بغيرها وفق عمليات رياضية محددة.

ونظراً لذلك فستناول هذا البحث القوة العراق الاقتصادية بالمقارنة مع دول الجوار الجغرافي من خلال قياس عناصر ومؤشرات هذه القوة لتحديد نقاط القوة والضعف لهذا العامل ومن ثم ترتيب دول الدراسة ومقارنتها مع بعض ومعرفة ترتيب العراق بالمقارنة مع دول الجوار الجغرافي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من خلال دراسة العامل القوة الاقتصادية بعده من اهم العوامل المادية المؤثرة في قياس قوة دولة العراق بالمقارنة مع دول جواره الجغرافي للوقوف على نقاط القوة والضعف في هذا العامل من خلال دراسة مؤشرات القوة الاقتصادية الفرعية، وتحليل هذا العناصر للوقوف على مدى تأثره في بناء القوة العراقية.

إشكالية البحث:

يعد الاقتصاد اليوم عنصرا مهما في قياس قوة الدولة لما له من تأثير مهم في موقع الدول في النظام العالمي، وعليه فإن إشكالية البحث تتمحور حول قوة العراق الاقتصادي؟، وما مكانته بين دول الجوار بعد المقارنة مع هذه الدول؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العراق يحتل مكانة متأخرة عند مقارنته مع دول الجوار في القوة الاقتصادية وهذا يحتاج إلى معرفة مكامن الخلل والشروع بإيجاد حلول مستقبلية لها، والذي يتم من خلال قياس عوامل القوة الاقتصادية للعراق مع دول الجوار الجغرافي.

منهجية البحث:

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن الذي جرى استخدامه في دراسة المتغيرات القوة الاقتصادية للعراق وبدول الجوار، وذلك باعتماد منهج او مقترب قياس قوة الدولة، باعتباره المنهج الملائم لفهم وتحليل القدرات العراق من جهة، ومن ثم مقارنتها بقدرات دول الجوار جهة أخرى. يتميز هذا المنهج بأنه جمع بين قياس الجوانب الكمية والجوانب المعنوية بين أطراف متعددة، لقياس توازنات القوى في لحظة زمنية معينة. وهي تأتي حصيلة الخطوات المنهجية التالية:

– يتم احتساب عدد العناصر بأرقامها المطلقة، ثم ضبطها بعناصر أخرى، كنسبة الرقم المطلق الى عامل آخر للدلالة عليه، مثل ذلك حجم الناتج المحلي أو حجم انتاج الطاقة ثم نسبته الى الناتج القومي الاجمالي.

–المؤشرات التي ليست لها تعبيرات رقمية، ولاسيما الجانب المعنوي، يمكن ان تعطى أرقاماً للتدليل عليها من خلال المقارنة بين وحدات الدراسة المحصورة بين صفر ونصف درجة، أو واحد صحيح او رقم (٢)، وذلك حتى لا تؤثر في الوزن الكلي العام، وتقليل نسبة التضليل او الخطأ.

يطبق القياس في ضوء عدة خطوات:

مرحلة تصنيف المعلومات.

تجميع المؤشرات الفرعية.

استخلاص القيمة المعيارية لكل عنصر، وذلك بإعطاء نتيجة لكل عنصر مقارنة بالدول الأخرى التي تكون محل الدراسة، والنظر في إمكان ترتيبها، وهذا من خلال معادلة القيمة المعيارية والانحرافات المعيارية الاتية

وتسمح هذه الطريقة بإعطاء ترتيب داخلي للعنصر بين دول الدراسة برقم قابل للجمع والضرب، وبعد ذلك يجري طبقاً للمعادلة المأخوذ بها ما يأتي:

- إعادة ترتيب القيمة المعيارية للعنصر، بما يتفق وطريقة الوزن الواردة في تحكيم الخبراء، حيث ان تنازلياً، بمعنى ان الأكبر هو الأقوى.
- يتم ضرب القيمة المعيارية لكل عنصر عند إعادة ترتيبه في الوزن النسبي المقابل له والمستخلص من آراء الخبراء.

ويجرى بعد ذلك ترتيب الدول تنازلياً، أي ان الدول التي تحصل على أكبر وزن هي الأقوى. لذلك تم اعتماده لقياس قوة العراق الاقتصادية مع دول الجوار الجغرافي.

المبحث الأول: مفهوم القوة الاقتصادية.

ان القوة الاقتصادية بشتى قطاعاتها تعد أحد العوامل الأساسية المؤثرة في السلوك السياسي للدولة (القرارات والأفعال)، اذ لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الاقتصادية كمقومات أساسية او كمفتاح لقوتها الوطنية (مصيلحي ١٩٩٢، ١٢١)، وإن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها، اذ إن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها او المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العدد واللوازم العسكرية تُعد بمثابة دلائل القوة، وإن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات "، لذلك تعد المقومات الاقتصادية مجموعة من الخصائص، والأسس الاقتصادية التي تساهم في تقييم اقتصاد دولة ما، وتوضح طبيعة تأقلمه مع الأزمات الاقتصادية العالمية (مرعي ، وسعيد ٢٠٢١، ١٩).

لذلك فمن الضروري إبراز الوجه المتغير القوة الاقتصادية في الدولة، وكيف أن هذا الوجه يتغير من فترة تاريخية لأخرى، نتيجة للتغير الذي يطرأ على موارد الثروة الاقتصادية المتاحة للدولة، والتغير الذي يطرأ على علاقاتها الخارجية (سليم ٢٠٠٨، ٢٤٥)، ومن خلال من تقدم يمكن ان نرجع الاهتمام بقياس القوة الاقتصادية للدولة للأسباب الآتية:

١- أن عناصر القوة الاقتصادية بأنواعها المختلفة تؤثر في الأداء الوظيفي الدولة، وبالتالي تؤثر في استقرار وتماسك الدولة.

٢- أن الأنشطة الاقتصادية تمثل أحد الوظائف الأساسية التي تقوم بها الدولة وهي الوظيفة الاقتصادية التي يبدو أثرها واضحا في حيوية الدولة (سليم ٢٠٠٨، ٢٤٥).

٣- تعد عناصر قوة الاقتصادية من اهم المعطيات يعتمد عليها النظام السياسي في رسم السياسة العامة للدولة على اعتبارات كثيرة، اذ تشكل معطيات البيئة الاقتصادية، جزءا من البيئة العامة

التي يعمل فيها هذا النظام. فمثلا تهدف سياسة الدولة إلى زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق زيادة المساحة المزروعة وتحسين الإنتاجية، وذلك لمواجهة الزيادة السكانية (ناي ٢٠١٥، ٧٦).

٤- أن قوة الدولة الاقتصادية يؤثر في علاقات الدول سواء على المستويين الإقليمي والعالمي. فمثلا قد تسعى الدولة في سبيل تنفيذ سياستها الاقتصادية إلى إنشاء وتنفيذ عدد من المشروعات الكبيرة، التي قد تعرضها لطلب قروض وإعانات من الخارج، وهذا يؤثر بالطبع على علاقاتها مع العالم الخارجي. لذا فالمقصود بالقوة الاقتصادية هنا ليس فقط ما تمتلكه الدولة من ثروات وموارد طبيعية، وإنما هي قدرة الدولة على توظيف وإدارة تلك الموارد والمُقدرات بما يعزز ويحقق مصالح الدولة ويزيد من قدرتها ونفوذها على الصعيدين الإقليمي والدولي (علام ٢٠١٢، ٤٢).

المبحث الثاني: قياس مؤشرات عناصر القوة الاقتصادية للعراق ودول الجوار الجغرافي

ان قياس القوة الاقتصادية يتم من خلال العديد من العناصر الفرعية وبعض المؤشرات الدالة عليها والتي بلغت (٢٠عنصراً ومؤشراً)، وتتلخص هذه المؤشرات في اجمالي الناتج المحلي للدولة بالإضافة الى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ومعدل النمو السنوي للإنتاج والقاعدة الصناعية وحجم انتاج الطاقة وحجم الاحتياطي من مصادر الطاقة والمعدل السنوي لاستهلاك الطاقة ونصيب الفرد منه، فضلاً عن بيان نسبة الاراضي المزروعة الى حجم السكان ونسبة الأراضي المروية بانتظام ومتوسط إنتاجية الدولة من الحبوب (هاشم ٢٠٢٠، ١٦١) ، وقد أدى قياس قوة الدول الأطراف، باتباع كل خطوات القياس للحصول على النتيجة وجاء ترتيبها وفق الجدول التالي:

الجدول (١) قياس القوة الاقتصادية لدول الدراسة

ت	الدولة	الوزن
١	**المملكة العربية السعودية**	**٥,٦٧**
٢	**تركيا**	**٤,٧٦**
٣	**إيران**	**٤,٧٤**
٤	**الكويت**	**٣,٥٧**
٥	**العراق**	**٣,٥٥**
٦	**سوريا**	**٢,٨٢**
٧	**الأردن**	**٢,٧٢**

الجدول من إعداد الباحث.

وهذا يعني ان المملكة العربية السعودية قد احتلت المركز الاول في ميزان القوة الاقتصادية بوزن (٥,٦٧) تليها في المركز الثاني تركيا بوزن (٤,٧٦) وثم إيران في المركز الثالث بوزن (٤,٧٤) والكويت

بالمركز الرابع بوزن (٣,٥٧)، اما العراق فجاء بالمركز الخامسة في ترتيب قياس دول الدراسة بوزن (٣,٥٥) وسوريا جاءت بالمركز السادس بوزن (٢,٨٢) اما الأردن فقد المركز السابع والأخير بوزن (٢,٧٢).

اولاً:-الناتج المحلي الإجمالي (السماك ٢٠١٨، ٨٣) : يعد الناتج المحلي الإجمالي الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد أي دولة، كذلك من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات* ، والناتج المحلي الإجمالي عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة ويعد ايضاً مؤشر لمستوى معيشة الافراد داخل الدولة(عبد الرحمن ٢٠٢٠، ٤٤) ، وبشكل اخر يعد الناتج المحلي مقياساً لأداء الاقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي زاد الاقتصاد الكلي، وكل ما زاد هذا أشار الى قوة أكبر للدولة (تقرير الهيئة العامة للإحصاء ٢٠١٧، ٣) .

وبناءاً على هذا المؤشر فقد احتل العراق المركز الرابع بوزن (٠,٢٢) إذا بلغ حجم الناتج المحلي للعراق عام٢٠٢١ حوالي (٢٠٧,٨٨٩) مليار دولار، فيما احتلت المملكة العربية السعودية المركز الاول بوزن (٠,٣٩) اذا بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي (٨٣٣,٥٤١)، اما تركيا فقد جاءت المركز الثاني بوزن (٠,٣٨) بناتج محلي اجمالي بلع (٨١٥,٢١٧)، واحتلت إيران المركز الثالث بوزن (٠,٢٣) وبلغ ناتجها المحلي (٢٣١,٥٤٧)، اما الكويت فقد احتلت المركز الخامس بوزن (٠,١٩) بناتج محلي بلغ حوالي (١٠٥,٩٦٠)، وجاءت الأردن بالمركز السادس بوزن (٠,١٧٨) وبلغ حجم الناتج المحلي يبلغ (٤٥,٢٤٣) مليار دولار ،فيما احتلت سوريا المركز السابع والأخير بوزن (٠,١٧٢) بناتج محلي اجمالي بلغ (٢١,٤٤٥). انظر الى الجدولين (٦-٧أ).

ثانياً:- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: نعني به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعد قسمه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان، وتكمن أهمية مؤشر نصيب الفرد وذلك لكونه أحد المؤشرات المهمة في قياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة ، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم عادة للمقارنة بين دولة وأخرى، فارتفاع هذا المؤشر يدل على مدى النمو الاقتصادي الامر الى ينعكس على قوة أكبر للدولة والعكس صحيح

ويتضح بعد قياس هذا العنصر أن العراق قد احتل المركز الرابع ضمن دول الدراسة بوزن (٠,٢٦) إذ بلغ نصيب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لعام٢٠٢١ (٥,٠٤٨,٤)دولار ، فيما حلت الكويت بالمركز الاول بوزن (٠,٥٦) بمتوسط نصيب الفرد بلغ (٢٤,٨١١.٨) دولار، اوجاء السعودية بالمركز الثاني بوزن(٠,٥٤) اذ بلغ متوسط الفرد في المملكة (٢٣,٥٨٥,٩) دولار، وحلت تركيا المركز الثالث بوزن

(٠,٣٣) وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي التركي (٩,٥٨٦,٦) دولار، وفيما حلت الأردن المركز الخامس بوزن(٠,٢٥) وبلغ متوسط نصيب الفرد الأردني (٤,٤٠٥.٨)دولار، اما في المركز السادس جاءت إيران بوزن (٠,٢٢) وبلغ نصيب الفرد الإيراني من الناتج المحلي (٢,٧٥٦,٧)دولار، وأخيرا بالمركز السابع جاءت سوريا بوزن(٠,٢٠) وبلغ نصيب الفرد في من الناتج المحلي حوالي (١,٢٦٥,٥)دولار.

ثالثاً–القاعدة الصناعية: تعد الصناعة والقدرة على إنتاج مواد صناعية جيدة في الدولة من العوامل الهامة والمؤثرة في قوتها السيادية والاقتصادية والعسكرية حيث أن سهولة الحصول على المواد الخام وتصنيعها وتوفيرها لاستهلاك المواطنين او تصدير الفائض منها يعتبر قوة اقتصادية واجتماعية في حد ذاتها، لذا ان تعد الصناعة من أهم الركائز الأساسية لقوة أي دولة في العالم (الظاهر ٢٠٠٧، ٨٠)، كما أن وجود الصناعة المتطورة برهاناً أكيداً على قوة الدولة وتطورها، لأن أية قوة سياسية في العالم الآن هي في الوقت نفسه قوة صناعية كبرى ذات قاعدة متينة وكفاية عالية في الإنتاج كماً ونوعاً خاصة الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والكيماويات والكهرباء إلى جانب الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بأنواعها المتعددة (حسين ٢٠١٢، ٤٨٢)، فالصناعة في الدولة تعطيها مزايا عديدة ومهمة منها احتواء نسبة معينة من الأيدي العاملة وتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وإقامة المصانع، واستغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية؛ لأن تطور كهذا يحقق مستوى معيشياً عالياً وقدرة شرائية قد تقود إلى كفاية إنتاجية عالية تغطي احتياجات المواطنين، ويسهم الفائض في التجارة الخارجية حيث يعتبر هذان المظهران من مظاهر قوة الدولة واستقلاليتها وهيبتها الاقتصادية. وفي ضوء ذلك تحد الدول النامية تحاول جاهدة إلى تمتين اقتصادها الصناعي فهي بعملها هذا تحرر سيادتها من التخلف والتبعية؛ لأن الاقتصاد الزراعي لوحده لا يمكن الاعتماد عليه كلياً في بناء قوة الدولة.

وبذلك يمكن القول ان الصناعة عنصراً هاماً من عناصر القوة الاقتصادية للدولة، اذ ان توفر القاعدة الصناعية في الدولة يساهم وبشكل كبير في تنمية ورفد الاقتصاد الوطني بكل مقومات النجاح والتطور، وتقاس المقدرة الصناعية لدولة بمعايير مختلفة مثل كمية الانتاج والقيمة المضافة ومدى المساهمة في الناتج المحلي والدخل القومي ولكل هذه المعايير مزاياه وعيوبه، فمثلاً كلما كانت الدولة سوقاً صناعياً واسعاً، لاسيما ما يتعلق بالصناعات الاستراتيجية الثقيلة كالحديد والصلب وغيرها، فكلما كان ذلك مؤشر قوة لتلك الدولة وكلما كانت اقل إنتاجاً وأكثر استيراداً لهذه الصناعات الاستراتيجية واعتبر ذلك عامل ضعف للدولة المعنية، ونتيجة ذلك تتم تحديد مؤشرين للدلالة على القاعدة الصناعية للدولة هما حجم انتاج الدولة من الصلب ونسبة القيمة المضافة للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي (علام ٢٠١٢، ٤٥)،

ووفقاً لهذا المؤشر فقد احتل العراق المركز الثالث بوزن (٠,٦٦٦)[*] (الجنابي ٢٠٢٠، ٢١٦-٢١٧)، اما تركيا فقد احتلت المركز الاول بوزن (٠,٨٤) وجاءت الكويت في المركز الثاني بوزن (٠,٧٣) اما السعودية فقد احتلت المركز الرابع بوزن (٠,٦٦٠)، اما إيران فقد احتلت
المركز الخامس بوزن (٠,٦٥)، فيما احتلت الأردن المركز السادس بهذا المؤشر بوزن (٠,٤٧) اما سوريا فقد جاءت بالمركز السابع والأخير وفقا لهذا المؤشر بوزن (٠,٣٩). ينظر الى الجدول رقم (٦-أ٧).

الجدول رقم (٢) حجم القاعدة الصناعية

الجدول من اعداد الباحثة

ت	الدولة	القيمة المعيارية حجم انتاج الدولة من الصلب	القيمة المعيارية نسبة الإنتاج الصناعي من الناتج المحلي	القيمة المعيارية حجم القاعدة الصناعية	الناتج النهائي للقاعدة الصناعية مضروبة بالوزن (٠,١٠٨)
١	تركيا	٥,٥٩	٢,١٩	٧,٧٨	٠,٨٤
٢	الكويت	٢,٧٠	٤,١	٦,٨	٠,٧٣
٣	العراق	٢,٧٠	٣,٤٧	٦,١٧	٠,٦٦٦
٤	السعودية	٣,٢٢	٢,٩٢	٦,١٢	٠,٦٦٠
٥	إيران	٣,٨٣	٢,٢٢	٦,٠٥	٠,٦٥
٦	الأردن	٢,٧٢	١,٦٩	٤,٤١	٠,٤٧
٧	سوريا	٣,٦٥	٠.٩٤	٣,٦٥	٠,٣٩

رابعاً-معدل النمو السنوي للإنتاج : يعد مستوى النمو السنوي من العوامل، التي تؤثر بشكل كبير ومباشر في تكوين قوة الدولة، وبالتالي في دعم مقدرتها على التعامل مع الدول الخارجية والمقصود بذلك أساسا هو ذلك المستوى من التطور الذي حققته الدولة في مجال كفاءة توظيفها لمختلف عناصر قوتها الاقتصادية والصناعية مما يعطيها ميزة نسبية على غيرها من الدول، ودون هذا التوظيف الكفء، تصبح مواردها مهدرة وعاطلة ولا قيمة حقيقية لها (مقلد ١٩٨٧، ٨٠).

لذا يشير هذا المؤشر الى المعدل السنوي للنمو في كل القطاعات الإنتاجية والقاعدة كلما ارتفع هذا المعدل دل على قوة اكبر للدولة. (زهران ٢٠٠٦، ٧١) وفي هذا المؤشر احتل العراق المركز الثالث بوزن (٠,٢٤) بمعدل النمو السنوي للإنتاج بنحو (٢,٨) لسنة ٢٠٢١،فيما احتلت تركيا وفقاً لهذا المؤشر المركز الاول بوزن (٠,٤٩) بمعدل نمو بلغ (١١,٠) وجاءت السعودية في المركز الثاني بوزن (٠,٢٥) بمعدل نمو بلغ (٣,٢) اما الاردن فقد احتلت المركز الرابع بوزن (٠,٢٣) بمعدل نمو (١,٨) وإما إيران فقد احتلت المركز الخامس بوزن(٠,٢١) بمعدل نمو سنوي بلغ (١,٨)، وجاءت سوريا بالمركز السادس

في هذا المؤشر بوزن (٠,٢٠) بمعدل نمو بلغ(١,٥) اما الكويت فقد احتلت المركز السابع بوزن (٠,١٦) بمعدل نمو سنوي (٨,٩-). ينظر الى الجدول رقم (٦-أ٧).

خامساً:- حجم انتاج مصادر الطاقة (النفط والغاز): وهو العنصر الذي يشير الى مجموع انتاج الدولة من مصادر الطاقة الرئيسية لذا لقد اعُتمد هذا المؤشر على قياس انتاج عنصري النفط والغاز الطبيعي لدول الدراسة والقاعدة هذا هي انه كلما ارتفع معدل الإنتاج من هذه المصادر، كلما أشار الى قوة اكبر للدولة (زهران ٢٠٠٦، ٧٢) ، واحتل العراق بوزن حجم انتاج النفط المركز الثاني (٣,٥١)، فيما احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول بوزن (٥,٧١) وجاءت ايران بالمركز الثالث بوزن (٣,٤)، اما الكويت فقد حلت رابعاً بوزن (٣.٠) وتركيا بالمركز الخامس بوزن (٢,٢١) اما سوريا فقد جاءت بالمركز السادس بوزن (٢,٢٠) وحلت الأردن بالمركز السابع بوزن حجم انتاج النفط بوزن (٢,٢)، اما في وزن انتاج الغاز الطبيعي يتضح أن العراق قد احتل المركز الخامس بوزن (٣,٣٦٨)، فيما حلت إيران بالمركز الأول في حجم انتاج الغاز الطبيعي بوزن (٤,٧٥) وحلت المملكة العربية السعودية بوزن (٤,٠٦) اما الكويت فقد حلت ثالثاً بوزن (٣,٤٧)، اما سوريا فقد حلت بهذا المؤشر بالمركز الرابع بوزن (٣,٣٩)، وجاءت تركيا بالمركز السادس بوزن (٣,٣٦٢)، واخيرًا حلت الأردن بوزن (٣,٣٦٠).

وبالجمع بين المؤشرين السالفين الذكر يتضح ان احتل العراق المركز الثالث بهذا المؤشر بوزن (٠,٧٠)، فيما احتلت المملكة العربية السعودية المركز الاول بوزن (٠,٩٤) وجاء إيران بالمركز الثاني بوزن (٠,٨٤)، اما الكويت فقد احتلت المركز الرابع بوزن (٠,٦٥)، وجاء سوريا في المركز الخامس بوزن (٠,٥٧) وتركيا جاءت بالمركز السادس بوزن (٠,٥٦٨) وبفارق ضئيل عنها فقد احتلت الأردن المركز السابع والأخير بوزن (٠,٥٦٧) ينظر الى جدول (٣).

الجدول (٣): وزن قياس حجم انتاج مصادر الطاقة

ت	الدولة	وزن انتاج النفط	وزن انتاج الغاز الطبيعي	اجمالي انتاج الطاقة	اجمالي الناتج النهائي للدولة مضروبة بوزن (٠,١٠٢)
١	المملكة العربية السعودية	٥.١	٤,٠٦	٩,٢٣	٠,٩٤
٢	إيران	٣.٤	٤,٧٥	٨,١٥	٠,٨٤
٣	العراق	٣.٥	٣.٣٦٨	٦,٨٧	٠,٧٠
٤	الكويت	٣	٣,٤٧	٦,٤٤	٠,٦٥
٥	سوريا	٢,٢	٣,٣٩	٥,٥٩	٠,٥٧
٦	تركيا	٢.٢١	٣,٣٦٢	٥,٥٧	٠,٥٦٨
٧	الأردن	٢,٢	٣.٣٦٠	٥,٥٦	٠,٥٦٧

الجدول من إعداد الطالبة.

سادساً:-حجم احتياطي مصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) (العابدي ٢٠٢١، ٦١-٣٢)(*)

وهو العنصر الذي يشير الى حجم القوة الكامنة من مصادر الطاقة من خلال حجم ما تمتلكه الدولة من احتياطات من مصادر الطاقة المتمثلة (النفط والغاز الطبيعي) اذ انه كلما ارتفع حجم الاحتياطي دل على قوة أكبر الدولة.(خنوش ٢٠١٧،٤٥)

اذ احتل العراق في وزن مؤشر حجم احتياطي النفط المركز الثالث بوزن(٣,٢٢)، فيما احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول بوزن(٥,٢٥) وجاءت إيران المركز الثاني بوزن(٣,٣٧) وحلت الكويت بالمركز الرابع بوزن(٢,٤١) وسوريا جاءت بالمركز الخامس بوزن(٠,٧٢) اما تركيا فقد احتلت في هذا المؤشر بالمركز السادس بوزن(٠,٦٧)، وجاءت الأردن في هذا المؤشر بالمركز الأخير بوزن (٠,٦٦). (رضا وعبد العالي ٢٠١٥، ١١-١٥)

اما في مؤشر احتياطي الغاز الطبيعي نجد ان العراق احتل ايضاً المركز الثالث بوزن(٣,٠٦) وجاءت ايران بهذا المؤشر بالمركز الأول بوزن(٥,٧٥) وحلت المملكة العربية السعودية بالمركز الثاني بوزن (٤,٤٣)، وحلت الكويت رابعاً بوزن(٢,٩٥) وخامساً حلت سوريا بوزن(٢,٨٢)، وجاءت الأردن بالمركز السادس بوزن (٢,٧٨٩٦) وبفارق ضئيل جدا حلت تركيا المركز السابع (٢,٧٨٩٥)كما هو مبين بالجدول(١٢).

وبالجمع بين احتياطي المؤشري النفط والغاز الطبيعي يتضح لنا ان قد احتل العراق في هذا المؤشر المركز الثالث بالنسبة لدول الدراسة والتي تمتلك بعضها أكبر المخزونات العالمية من الطاقة بوزن (٠,٦٠)، (حسن وسليمان ٢٠٠٨، ١٦) اما المملكة العربية السعودية فقد احتلت المركز الاول بوزن (٠,٩٣)، اما إيران فقد جاءت المركز الثاني بالنسبة لدول الدراسة بوزن (٠.٨٨) والكويت جاءت بالمركز الرابع بوزن (٠,٥١) وجاءت سوريا بالمركز الخامس بوزن (٠,٣٤) فيما احتلت تركيا المركز السادس بوزن (٠,٣٣٥) فيما جاءت الأردن في هذا المؤشر بالمركز السابع والأخير بوزن (٠,٣٣٤) ينظر للجدول رقم (٤). (حسن و شعبان ٢٠٢٠، ٧٣-٧٤)

الجدول (٤) وزن حجم احتياطيات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)

ت	الدول	وزن احتياطي النفط	وزن احتياطي الغاز الطبيعي	اجمالي الوزن	اجمالي الناتج النهائي للدولة× الوزن (٠,٠٩٧)
١	المملكة العربية السعودية	٥,٢٥	٤,٤٣	٩,٦٨	٠,٩٣
٢	إيران	٣,٣٧	٥,٧٥	٩,١٢	٠,٨٨
٣	العراق	٣,٢٢	٣,٠٦	٦,٢٨	٠,٦٠

٤	الكويت	٢,٤١	٢,٩٥	٥,٣٦	٠,٥١
٥	سوريا	٠,٧٢	٢,٨٢	٣,٥٤	٠,٣٤
٦	تركيا	٠,٦٦٤	٢,٧٨٩٦	٣,٤٥٨	٠,٣٣٥
٧	الأردن	٠,٦٦٩	٢,٧٨٩٥	٣,٤٥٣	٠,٣٣٤

الجدول من إعداد الباحثة.

سابعاً:- حجم الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية للدولة: وهو مؤشر يدل قيم حجم احتياطيات الذهب والعملات الأجنبي الموجودة لدى أي للدولة من الدول والذي لهُ تأثير كبير على القدرة الاقتصادية للدولة ومدى قوتها على المسرح العالمي. وان هذه قيمة هذا مؤشر تمثل قدرة الدولة على سداد الالتزامات الخارجية (أي الديون) مع الاستمرار في دعم وتعزيز اقتصادها المحلي. والقاعدة هنا هي انه كلما ارتفع هذا المعدل دل على قوة أكبر للدولة، (البنك المركزي العراقي ٢٠٢٢) لذا فقد احتل العراق في هذا المؤشر المركز الرابع بوزن (٠,١٣) اذ بلغ حجم احتياطات العراق من الذهب والعملات الأجنبية حوالي(٦٤,٢٣٢,٠٠٠,٠٠٠) مليار دولار[*1].

اما المملكة العربية السعودية فقد احتلت المركز الاول في هذا المؤشر بوزن (٠,٤٩) ذا بلغ حجم احتياطات المملكة حوالي(٤٢٦,٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار دولار، [*2] اما إيران فقد احتلت جاءت المركز الثاني بوزن (٠,١٨) اذا حجم الاحتياطي لإيراني حوالي (١٢٠,٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار دولار، اما تركيا فقد احتلت المركز الثالث بوزن (٠,١٧) وبلغ حجم الاحتياطي التركي (١٠٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دولار ، فيما جاءت الكويت في المركز الخامس بوزن (٠,١٠) اذ بلغ حجم الاحتياطي الكويتي من الذهب والعملات الأجنبية حوالي (٣٣,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار ، واحتلت الأردن المركز السادس بوزن (٠,٠٩) بلغ حجم الاحتياطي الأردني (١٥,٠١٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دولار ، اما سوريا فقد احتلت المركز الأخير

* أشار تقرير البنك المركزي العراقي، تقدُّم العراق عشرة مراتب بضمن جدول أكثر الدول في احتياطي الذهب، ليصبح مجموع ما يمتلكه (١٣٠.٣٩) طنًّا، في المرتبة الثلاثين عالميًّا والمرتبة الرابعة عربيًّا.
وأكّد البنك المركزي العراقي شراء كميات جديدة من الذهب بما يقرب من (٣٤) طنًّا، وبنسبة زيادة قدرها ٣٥% على ما كان في حيازته ليصبح مجموع ما يمتلكه (١٣٠.٣٩) طنًّا، وقد جاءت هذه الزيادة في إطار استراتيجية البنك المركزي لإدارة موجوداته بما يحقّق أعلى مستويات الاستقرار والقدرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية. للمزيد ينظر الى: تصريح المكتب الإعلامي للبنك المركزي العراقي بتاريخ ٢٢-حزيران٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني:

* جاءت السعودية بالمرتبة الاولى وفي المرتبة ١٨ عالميا وفي احتياطي ٣٢٣ طنا، يليها لبنان ثانيا وفي المرتبة ٢٠ عالميا وفي احتياطي ٢٨٦ طنا، يليها ثالثا الجزائر وفي المرتبة ٢٦ عالميا باحتياطي ١٧٣ طنا، يليها العراق رابعاً وفي المرتبة ٣٨ عالميا وفي احتياطي ١٣٠طنا للمزيد ينظر الى: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/4/28

(السابع) في هذا المؤشر بوزن (٠,٠٧) وبلغ حجم الاحتياطيات الذهب والنقد السوري (٤٠٧,٣٠٠,٠٠٠) مليون دولار.

ثامناً:- نسبة الاراضي المزروعة الى حجم السكان : وهي عنصر من عناصر قدرة الدولة الزراعية، يبين هذا المؤشر انه كلما ازادت نسبة الأراضي الزراعية الى حجم السكان لدل هذا على قوة أكبر للدولة، لأن هذا بدوره يسهم في تحقيق نسبة كفاية أكبر للسكان من انتاجهم الزراعي. (زهران ٢٠٠٦، ٧٢)

لقد احتل العراق في هذا المؤشر المركز الخامس بوزن (٠,١٣) ، اما السعودية فقد احتلت المركز الاول في هذا المؤشر بوزن (٠,٢٦) اما سوريا فقد احتلت المركز الثاني في هذا المؤشر بوزن (٠,٢٥)، وجاءت تركيا فقد احتلت المركز الثالث بوزن (٠,١٩)، وجاءت إيران بالمركز الرابع في هذا المؤشر بوزن(٠,١٤) اما الأردن فقد احتلت المركز السادس بوزن (٠,١١)، فيما احتلت الكويت المركز السابع والأخير بوزن(٠,١٠).

تاسعا :- حجم الأراضي الصالحة للزراعية: أن الأرض الزراعية بلا شك هي القاعدة الأساس التي يرتكز عليها الإنتاج الزراعي لأي دولة، لذا في تلعب دوراً محورياً في تحديد الواقع الزراعي والاقتصادي لأي دولة (السلام ١٩٩٨، ١١٢) ، ونقصد بالأرض الزراعية هنا كل الأراضي التي يمكن تدخل في مجال الاستثمار الزراعي شاملة الأراضي المزروعة وغير المزروعة(السلام ١٩٩٨، ١٣٦) ، وكلما ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية دل ذلك على قوة الدولة زراعياً؛ لأن يرفع من قدرتها على الاكتفاء الذاتي والتصدير وتحقيق أمنها الغذائي، كما أن اتساعها يعني زيادة القابلية على تنويع الإنتاج النباتي لذا القاعدة هنا تشير انهُ كلما زاد حجم الأراضي الصالحة للزراعة يعد هذا مؤشراً على قوة الدولة (الظاهر ٢٠٠٧، ٢٢١) ، في هذا المؤشر احتل العراق المركز الثالث بوزن (٠,١٥) [(*1)]، اما تركيا فقد احتلت

---

* تبلغ المساحة الاجمالية للأراضي الصالحة للزراعة في العراق حوالي (٢٨) مليون دونم من أصل (١٧٤دونم) وبذلك تشكل نحو ١٦,١% من اجمالي مساحة العراق، فيما بلغت مساحة الأراضي المزروعة منها حوالي ١٤,٥٦٢ مليون دونم أي ما نسبته ٥٢%من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وتقسم الاراضي حسب استغلالها الزراعي إلى ثلاثة اقسام:

١- **الاراضي الديمية:** تعتمد على الامطار في زراعتها وتبلغ مساحتها٩.٤ مليون دونم منها ١.٤ مليون دونم مضمونة الامطار والتي يبلغ فيها معدل الهطول المطري أكثر من ٤٠٠ ملم ومستغلة فعلا في زراعة الحنطة والبقوليات و٢.٥ مليون دونم ضمن المنطقة شبه مضمونة الامطار (معدل هطولها المطري ٣٥٠-٤٠٠ ملم) وتستغل منها فقط ١.٧ مليون دونم في زراعة الحنطة والشعير، أما الصنف الثالث وهي الأراضي غير مضمونة الامطار (معدل الهطول المطري (٢٥٠=٣٥٠ ملم) تبلغ مساحتها ٥.٥ مليون دونم ويستغل منها ٣.٦ مليون دونم. أي ان الاراضي المستغلة في المنطقة الديمية تمثل ٨٢% من

٢- **الأراضي المروية:** تعتمد على المياه السطحية في زراعتها وتقدر مساحتها ٢٢ مليون دونم يروي نهر دجلة الرئيسي منها نحو ٩ مليون دونم وتمثل ٤٢% من اجمالي المساحة المروية ويروي نهر الفرات ٧.٦ مليون دونم وتمثل ٣٥% من اجمالي المساحة المروية. اما المساحة المتبقية تتوزع على روافد نهر دجلة وشط العرب

المركز الاول في هذا المؤشر بوزن (٠,٢٢٢) وسوريا جاءت بالمركز الثاني بوزن (٠,٢٢١) وجاءت إيران بالمركز الرابع بوزن (٠,١٣) والأردن فقد جاءت بالترتيب الخامس في دول الدراسة بوزن (٠,١١) وفيما احتلت السعودية المركز السادس في هذا المؤشر بوزن (٠,١٠) وأخيراً وفي المركز السابع جاءت الكويت بوزن (٠,٠٩).

عاشراً:- حجم المعدل السنوي لإنتاج الطاقة واستهلاك الطاقة ومتوسط نصيب الفرد* منها (الكهربائية)

يعتبر هذا المؤشر مثار خلاف لان هذا المؤشر لا يدل فقط على مؤشرات انتاج الطاقة الكهربائية وانما على معدل استهلاك الطاقة هو سلاح ذو حدين اذ يتوقف الامر على كيفية النظر الى هذا المؤشر، فاستهلاك الطاقة لغايات الإنتاج يعتبر مؤشر قوة للدولة وكلما زاد نصيب الفرد من استخدام الطاقة كان مؤشراً ودليل على مدى كفاءة الدولة (عبد ٢٠٠٧، ١٢٥) ، ولقد احتل العراق في هذا المؤشر المركز الخامس بوزن (٠,٤٠)[(*١)]، (ميلز ٢٠١٨، ١٩) إما المملكة العربية السعودية فقد جاءت المركز الاول

٣- **الاراضي المتروكة:** وهي الاراضي التي تركت بسبب عدم توفر المياه او بسبب العمل على استعادة خصوبتها وبلغت مساحتها عام ١٩٩٩ نحو ١٠.٦ مليون دونم وتمثل ٤٣% من اجمالي المساحة القابلة للإرواء، مما تتمثل هدراً كبيراً في استثمار الموارد الارضية بسبب عدم توفر المياه واعتماد الطرق التقليدية في زراعتها. للمزيد ينظر الى: وزارة التخطيط، خطة التنمية الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢٢، مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد – العراق، ٢٠١٨، ص١٤٨.

* يعجز العراق عن تلبية احتياجاته من الطاقة الكهربائية ، يبين ذلك من خلال انخفاض معدل توليد الطاقة الكهربائية للفرد الواحد مقابل الناتج المحلي الإجمالي للفرد كذلك، فالعراق وبطبيعة مناخه الحار ينبغي أن يكون توليد الكهرباء عالياً التغطية الحاجة إلى أجهزة تكييف الهواء (كدول مجلس التعاون الخليجي)، ولاسيما في ظل إنتاجه الكبير من النفط والغاز لتزويد محطات توليد الطاقة بالوقود، وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق مقارب لإيران، إلا أنه لا يمتلك سوى ما يعادل نصف إنتاج توليد الطاقة الكهربائية، بصرف النظر عن مناخ دولة إيران الأكثر اعتدالاً. وبالنظر من زاوية أخرى، فإن نصيب الفرد الواحد من الطاقة الكهربائية في العراق أكثر بقليل منه في سوريا والأردن، على الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لدى العراق بنحو كبير مقارنة بتلك من نقص حاد في الطاقة.

* يعد ملف أزمة الطاقة الكهربائية من الملفات التي باتت تشكل أحد ابرز الأعباء السياسية والاقتصادية التي تواجه الحكومات المتعاقبة في العراق، لدرجة تحوله الى خطر قومي لا يقل أهمية عن الاخطار الأخرى التي تواجه العراق، أذ ان ديناميكية أزمة الكهرباء تتمثل في وجود مشاكل مقعدة نسبياً تتجاوز مسألة الإنتاج الطاقة الذي لا يغطي الطلب الطاقة، لتداخل عوامل أخرى تتعلق بالنقل والتوزيع وتهالك البنى التحتية للشبكة الكهربائية التي أدت الى ان يكون الفاقد من الإنتاج يصل الى اكثر من ٥٠% من اجمالي الطاقة المنتجة وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة باي دولة أخرى متوسط المفقود من الطاقة في اجمالي دول العالم لا يتجاوز ٨.٥% من الإنتاج ،فضلاً عن وجود فجوة أخذه بالاتساع بين العرض والطلب، اذ على الرغم من توسع انتاج الطاقة بشكل ملحوظ ، اذ بلغ إنتاج حتى نهاية ٢٠١٨مايزيد عن ١٩ غيغابت، الا أنه من جانب اخر ازاد الطلب على الطاقة ليصل اكثر ٢٦ غيغابت في عام ٢٠٢٠، لاسيما ان التقديرات تشير التقديرات
أن الطلب على الطاقة الكهربائية متوقع ان يصل الى حوالي ٥٠,٠٠٠ ميغاواط بحلول ٢٠٣٠، وذلك لاعتبارات عديدة لأهمها التحولات الديمغرافية والنمو السكاني المستمر ، لذلك يسعى العراق لإطلاق برنامج يعجل من لاستقلال في مجال الطاقة، لاسيما اذ عرفنا ان إيران تهيمن على جزء واسع من قطاع الكهرباء العراقية يصل إلى ٥٠% حيث نورد ٥% من الطاقة الكهربائية لمجمل الأراضي العراقية و تبيع الغاز لتشغيل ما يصل إلى ٤٠% من المحطات تقريباً ، اذ يدفع العراق سنوياً بين ٢.٥ إلى ٣ مليار دولار ثمناً للغاز الإيراني و يعتقد البعض أن الثمن مرتفع أكثر

بوزن (٠,٦٤) وإيران جاءت المركز الثاني بوزن (٠,٥٧) اما تركيا فقد جاءت بالمركز الثالث بوزن (٠,٥٦)، فيما احتلت الكويت المركز الرابع بوزن (٠,٤٥) والأردن في المركز السادس بوزن (٠,٣٦٩) وجاءت في المركز السابع والأخير سوريا في هذا المؤشر بوزن (٠,٣٦٤). (ميلز و سليمان ٢٠٢٠، ١٠,١٦-١٧)

الجدول (٥) حجم انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية ومتوسط نصيب الفرد

ت	الدولة	القيمة المعيارية معدل انتاج الطاقة الكهربائية	القيمة المعيارية معدل استهلاك الطاقة الكهربائية	القيمة المعيارية متوسط نصيب الفرد من الطاقة	اجمالي القيمة المعيارية للعنصر	اجمالي القيمة المعيارية للعنصر× وزن العنصر
١	المملكة العربية السعودية	٤,٣٧	٤,٤٩	٤,٠٣	١٢,٨٩	٠,٦٤
٢	إيران	٣,٩٥	٣,٩٢	٣,٥٣	١١,٤٧	٠,٥٧
٣	تركيا	٣,٨٦	٣,٩٢	٣,٥٣	١١,٣١	٠,٥٦
٤	الكويت	٢,٢٨	٣,٣٩	٤,٥١	٩,١٨	٠,٤٥
٥	العراق	٢,٣٥	٢,٢٢	٣,٤٣	٨	٠,٤٠
٦	الأردن	١,٨٩	٢,٠٣	٣,٤٧	٧,٣٩	٠,٣٦٩
٧	سوريا	١,٨٨	٢	٣,٤٠	٧,٢٨	٠,٣٦٤

الجدول من إعداد الباحث

احد عشر:-حجم الأراضي المروية بانتظام من المساحة المزروعة

وهو مؤشر يشير الى انتظام الانتاجية الزراعية فكلما زادت نسبة تلك الأراضي من المساحة المزروعة زاد وتأكد انتظام الإنتاجية الزراعية وأعطى مؤشراً على قوة أكبر للدولة (التركاوي ٢٠٢٠، ٢) .

وفي هذا المؤشر احتل العراق المرتبة الثالثة بوزن (٠,٠٨) اما إيران فقد احتلت المرتبة الاولى في هذا المؤشر بوزن (٠,١٦) وجاءت تركيا بالمرتبة الثانية بوزن (٠,١٠) اما السعودية فقد احتلت المرتبة الرابعة بوزن (٠,٠٥٧) وسوريا احتلت المرتبة الخامسة بوزن (٠,٠٥٤) اما الأردن فقد جاءت بالمرتبة السادسة بوزن (٠,٠٣٦) واما الكويت فقد جاءت بالمرتبة الأخير (السابعة) بوزن (٠,٠٣٤).

من أسعار السوق و بان المحسوبين على إيران في العراق يدافعون عن العقود و الثمن وأهمية الأمر، كما يتيح هذا الملف لإيران تغلغلاً في الملفات العراقية المختلفة فالكهرباء هي ورقة الضغط الأبرز التي تستخدمها ايران للحصول على استثناء من العقوبات الأميركية على إيران لدواعي تصدير الغاز والكهرباء مما يتيح لإيران وصول إلى موارد العراق المالية و العينية، و بالملخص نستطيع أن نقول أن ملف الكهرباء العراقي يعتبر أحد أهم أدوات التغلغل الإيراني داخل العراق، لذلك جعل العراق كما ذكرنا سابقاً الاستقلال في مجال الطاقة احد اهم اولوياته وفي سبيل ذلك تم طرح مجموعة من المقترحات ابرزها مشروع الربط مع الشبكة الخليجية وتنويع مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الهدر من الغاز العراقي المحروق.

اثنا عشر:- متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب ونسبته الى المساحة الكلية

وهو عنصر يشير الى انه كلما ارتفعت النسبة المخصصة لزراعة الحبوب وكلما ادى هذا الى رفع مستوى الإنتاجية السنوية، وكلما أسهم ذلك في دعم أكبر لقوة الدولة، وذلك لان الحبوب الغذائية تحتل أهمية كبيرة ومكانة خاصة بين الحاصلات الزراعية ولاسيما القمح الذي يعتبر من السلع الغذائية الاستراتيجية الأكثر تأثيراً من هذه الحبوب لسد أكبر نسبة من احتياجات الشعب الغذائية الضرورية (الفرا ١٩٧٨، ١٠٦).

وفي هذا المؤشر احتل العراق المركز الثالث بوزن (٠,١١٣) فيما جاءت تركيا بالمركز الاول في قائمة الدول المنتجة للحبوب في دول الدراسة بوزن (٠,١٩) وجاءت إيران بعدها في المركز الثاني بهذا المؤشر بوزن (٠,١٨)، فيما احتلت سوريا المركز الرابع بوزن (٠,١١١) وجاءت السعودية في هذا المؤشر بالمركز الخامس بوزن (٠,١٠) واحتلت الأردن المركز السادس بوزن (٠,٠٩٨)، وبفارق ضئيل عن سابقتها احتلت الكويت المركز بوزن (٠,٠٩٧).

ثلاثة عشر:- حجم انتاج المعادن الاستراتيجية

يشير هذا العنصر الى ان توافر المعادن لدى أي دولة يشكل عنصر تميز وقوة هذه الدولة الى بقية الدول، وبالتالي كل ما ارتفع حجم انتاج الدولة من هذه المعادن ، كلما أشار الى قوة اكبر للدولة لاسيما مع ازدياد الحاجة لهذه العناصر في ظل التطور العلمي والتكنولوجي وتفاعلها مع بقية العوامل الاقتصادية مما يجعل تواجدها في دولة من الدول عامل قوة هذه الدولة . (عوض الله ١٩٨٠، ١٦٦) جرى الاعتماد على ثلاثة من المعادن الاستراتيجية في هذا المؤشر وهي (النحاس والحديد والمنغنيز)، وتبين ان العراق في هذا المؤشر قد تساوى مع كل من الكويت والأردن وسوريا وجاءت بوزن (صفر)، اذ كشفت البيانات الرسمية في عدم توافر هذه المعادن في هذه الدول ، فيما احتلت تركيا في هذا المؤشر المركز الاول بوزن (٠,٥٨) وجاءت ايران بالمركز الثاني بوزن (٠,٤٩) اما السعودية فقد احتلت المركز الثالث بوزن (٠,٤٢) .

الجدول رقم (٦) القيمة المعيارية إنتاجية المعادن الاستراتيجية

ت	الدول	النحاس	الحديد	المنغنيز	القيمية المعيارية للمعادن	القيمة المعيارية × وزن العنصر
١	تركيا	٥.٧	٥,٢٢	٥,٤٨	١٤,٦٧	٠,٥٨
٢	إيران	٣,٩٧	٣,٢١	٣,٤٨	١٢,٣٩	٠,٤٩
٣	المملكة العربية السعودية	٢,٩	٤,٣٢	صفر	١٠,٥٨	٠,٤٢

٤	بقية دول الدراسة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

الجدول من إعداد الباحث

الجدول رقم (٦-أ) قياس وزن عناصر القوة الاقتصادية

ت	عناصر القوة الاقتصادية للدول المعنية بالدراسة	العراق	إيران	تركيا	المملكة العربية السعودية	الكويت	الأردن	سوريا
١	حجم الناتج المحلي الإجمالي	٠,٢٢ =٠,١٢٥×١,٧٨	٠,٢٣ =٠,١٢٥×١,٨٤	٠.٣٨=٠,١٢٥×٣,١	٠,٣٩=٠,١٢٥×٣,١٤	٠,١٩=٠,١٢٥×١,٥٦	٠,١٧٨=٠,١٢٥×١,٤٣	٠,١٧٢ =٠,١٢٥×١,٣٨
٢	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي	٠,٢٦ =٠,١٢٠×٢,١٧	٠,٢٧ =٠,١٢٠×١,٨٧	٠,٣٣=٠,١٢٠×٢,٦٧	٠,٥٤ =١٢٠×٤,٥٨	٠,٥٦=١٢٠×٤,٧٤	٠,٢٥=٠,١٢٠×٢,٠٩	٠,٢٠=٠,١٢٠×١,٦٨
٣	القاعدة الصناعية	٠,٦٦٦=٠,١٠٨×٦,١٧	٠,٦٥=٠,١٠٨×٦,٠٥	٠,٨٤=٠,١٠٠٨×٧,٧٨	٠,٦٦٠=٠,١٠٨×٦,١٢	٠,٧٣=٠,١٠٨×٦,٨	٠,٤٧=٠,١٠٨×٤,١٤	٠,٣٩=٠,١٠٨×٣,٦٥
٤	معدل النمو السنوي للإنتاج	٠,٢٤=٠,١٠٨×٢,٢٩	٠,٢٠=٠,١٠٨×٢,٠١	٠,٤٩=٠,١٠٨×٤,٥٩	٠,٢٥ =٠,١٠٨×٢,٤	٠,١٦=٠,١٠٨×١,٥٢	٠,٢٣=٠,١٠٨×٢,٢١	٠,٢٠ =٠,١٠٨×١,٩٢
٥	حجم انتاج مصادر الطاقة (نفط –غاز)	٠,٧٠=٠,١٠٢×٦,٨٧	٠,٨٣=٠,١٠٢×٨,١٥	٠,٥٦٨=٠,١٠٢×٥,٥٧	٠,٩٤=٠,١٠٢×٩,٢٣	٠,٦٥=٠,١٠٢×٦,٤٤	٠,٥٦٧=٠,١٠٢×٥,٥٦	٠,٥٧=٠,١٠٢×٥,٥٩
٦	حجم احتياطي مصادر الطاقة (النفط –الغاز)	٠,٦٠=٠,٠٩٧×٦,٢٨	٠,٨٨=٠,٠٩٧×٩,١٢	٠,٣٣٥=٠,٠٩٧×٣,٤٥٨	٠,٩٣=٠,٠٩٧×٩,٦٨	٠,٥١=٠,٠٩٧×٥,٣٦	٠,٣٣٤=٠,٠٩٧×٣,٤٥٣	٠,٣٤=٠,٠٩٧×٣,٥٤
٧	حجم الاحتياطيات النقدية والذهبية	٠,١٣=٠,٠٧٠×١,٩١	٠,١٨=٠,٠٧٠×٢,٥٦	٠,١٧=٠,٠٧٠×٢,٤٣	٠,٤٩=٠,٠٧٠×٧,١	٠,١٠=٠,٠٧٠×١,٥٤	٠,٠٩=٠,٠٧٠×١,٥٢	٠,٠٧=٠,٠٧٠×١,١٤
٨	حجم الأراضي الزراعية	٠,١٣=٠,٠٦٠×٢,٢٣	٠,١٤=٠,٠٦٠×٢,٤٨	٠,١٩=٠,٠٦٠×٣,٢٣	٠,٢٦=٠,٠٦٠×٤,٣٨	٠,١٠=٠,٠٦٠×١,٧٦	٠,١١=٠,٠٦٠×١,٨٧	٠,٢٥=٠,٠٦٠×٤,٢
٩	حجم الأراضي الصالحة للزراعة	٠,١٥=٠,٠٥٠×٣,٠٢	٠,١٣=٠,٠٥٠×٢,٧٧	٠,٢٢٢=٠,٠٥٠×٤,٤٤	٠,١٠=٠,٠٥٠×٢,٠٣	٠,٠٩=٠,٠٥٠×١,٩	٠,١١=٠,٠٥٠×٢,٢١	٠,٢٢١=٠,٠٥٠×٤,٤٢

الجدول رقم (٧-ب) قياس وزن عناصر القوة الاقتصادية

ت	عناصر القوة الاقتصادية للدول المعنية بالدراسة	العراق	إيران	تركيا	المملكة العربية السعودية	الكويت	الأردن	سوريا
١٠	المعدل السنوي لإنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية	٠,٠٥٠×٨=٠,٤٠	٠,٠٥٠×١١.٩٧=٠,٥٧	٠,٠٥٠×١١,٣١=٠,٥٦	٠,٠٥٠×١٢,٨٩=٠,٦٤	٠,٠٥٠×٩,١٨=٠,٤٥	٠,٠٥٠×٧,٣٩=٠,٣٦٩	٠,٠٥٠×٧,٢٨=٠,٣٦٤
١١	متوسط الإنتاجية السنوية للحبوب	٠,٠٤٠×٢,٨٤=٠,١١٣	٠,٠٤٠×٤,٥٥=٠,١٨	٠,٠٤٠×٤,٩٩=٠,١٩٩	٠,٠٤٠×٢,٥=١	٠,٠٤٠×٢,٤٤=٠,٠٩٧	٠,٠٤٠×٢,٤٦=٠,٩٨٤	٠,٠٤٠×٢,٧٨=٠,١١١
١٢	حجم الأراضي المروية بانتظام	٠,٠٣٠×٢,٧٩=٠,٠٨	٠,٠٣٠×٥,٦١=٠,١٦	٠,٠٣٠×٣,٥٨=٠,١٠	٠,٠٣٠×١,٩١=٠,٠٥٧	٠,٠٣٠×١,١٦=٠,٠٣٤	٠,٠٣٠×١,٢=٠,٠٣٦	٠,٠٣٠×١,٨٢=٠,٠٥٤
١٣	حجم انتاج المعادن الاستراتيجية	صفر	٠,٠٤٠×١٢,٣٩=٠,٤٩	٠,٠٤٠×١٤,٦٧=٠,٥٨	٠,٠٤٠×١٠,٥٨=٠,٤٢	صفر	صفر	صفر

الإجمالي	٣,٥٥	٤,٧٤	٤,٧٦	٥,٦٧	٣,٥٧	٢,٧٤	٢,٨٢

الجدول من إعداد الباحث.

ت	الدولة	(١) حجم الناتج المحلي (مليار دولار)	(٢) متوسط نصيب الفرد% من الناتج الإجمالي (دولار)	(٣)		(٤) معدل النمو السنوي للإنتاج%	(٥) حجم انتاج مصادر الطاقة	
				الصناعة القيمة المضافة % من الناتج المحلي	انتاج الدولة من الصلب (مليون طن)		النفط	الغاز الطبيعي
١	العراق	٢٠٧,٨٨٩	٩,٥٠٦	٥١	صفر	٢,٨	٤,٦١٥,٠٠٠	١,٢٧٤,٠٠٠
٢	إيران	٢٣١,٥٤٧	١٣,٣٣٨	٣٥,٣	١٠,٠٠٠	١,٨	٤,٢٥٠,٠٠٠	٢١٤,٥٠٠,٠٠٠
٣	تركيا	٨١٥,٢٧١	٢٧,٢٣٥	٣٢,٣	٢٥,٧٥٠	١١,٠	٥٥,٠٠٠	٣٦٨,١٠٠
٤	المملكة العربية السعودية	٨٣٣,٥٤١	٤٦,٣٥٩	٤٤,٢	٤,٦٠٠	٣,٢	١٠,٤٢٥,٠٠٠	١٠٩,٣٠٠,٠٠٠

٥	الكويت	١٠٥,٩٦٠	٤٧,٣٠٧	٥٨,٧	صفر	-٨,٩	٢,٨٠٥,٠٠٠	١٧,١٠٠,٠٠٠
٦	الأردن	٤٥.٢٤٣	١٠,٣٥٥	٢٨,٨	١٥٠	٢,٢	٢٥	١٣١,٨٠٠
٧	سوريا	٢١,٤٤٥	٢,٩٠٠	١٩,٥	٧٠	١,٥	٢٥,٠٠٠	٣,٧٣٨,٠٠٠

الجدول رقم (٧-أ) قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القوة الاقتصادية

الجدول من اعداد الطالبة بالاعتماد: المصدر:

(١) بيانات الخانة رقم (١) و (٢) و (٣) (٤) بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/home

جدول (٨- ب) قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القوة الاقتصادية

ت	الدول	(٦) حجم احتياطي مصادر الطاقة		(٧) الاحتياطيات الدولة النقدية والذهبية (مليار دولار)	(٨) حجم الأراضي الزراعية (% من الأراضي)	(٩) حجم الأراضي الصالحة للزراعة (% من الأراضي)	(١٠) محصول الحبوب
		نفط (مليار برميل)	غاز الطبيعي				
١	العراق	١٤٨,٨٠٠	٣,٨٣ تريليون	٦٤,٣٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٣	١١,٥	١,٦٦٦,٨١٦
٢	إيران	١٥٧,٢٠٠	٣٣,٧٢ تريليون	١٢٠,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨,٢	٩,٠	٨,٩٨١,١٩٩
٣	تركيا	٣٤,٦٠٠	٥,٠٩٧ مليار	١٠٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩,١	٢٥,٦	١٠,٨٧١,٣٠٧

٤	المملكة العربية السعودية	٢٦٦,٢٠٠	٨,٦١٩ تريليون	٤٩٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٨	١,٦	٢٤٥,٨٦١
٥	الكويت	١٠١,٥٠٠	١,٧٨ تريليون	٣٣,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٤	٠,٤	١٠٧٠
٦	الأردن	١,٠٠٠	٦,٠٣١ مليار	١٥,٠١٠,٠٠٠,٠٠٠	١١,٥	٢,٣	٦٠,٥٣٧
٧	سوريا	٢,٥٠٠	٢٤٠,٧ مليار	٤٠٧,٣٠٠,٠٠٠ (مليون)	٧٥,٨	٢٥,٤	١,٤٢٢,٠٨٨

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

بيانات الخانة رقم (٦) و (٧) مأخوذة من بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ الموجودة على الموقع الالكتروني التـ ـالي: https://www.globalfirepower.com/proven-oil-reserves-by-country.php

الجدول رقم (٩-ج) قاعدة البيانات الأساسية لعناصر القوة الاقتصادية

ت	الدول	(١١) حجم انتاج واستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية			(١٢) حجم إنتاج المعادن الاستراتيجية (الف طن متري)			(١٣) حجم الأراضي المروية كم٢
		انتاج (مليار واط)	استهلاك (مليار واط)	متوسط نصيب الفرد (كيلو واط)	النحاس	الحديد	المنغنيز	
١	العراق	٧٥,٤	٣٨,٤٦	١٣٢٨	صفر	صفر	صفر	٣٥,٢٥٠
٢	إيران	٢٧٢,٤	٢٣٦,٣	٣٠٢٢	٢٣٣,٠٠٠	٢١٠٠	١١٠,٠٠٠	٩٥,٥٣٠

٣	تركيا	٢٦١,٩	٢٣١,١	٢٦٧٩	٩٠,٠٠٠	٨٦٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٢,١٥٠
٤	المملكة العربية السعودية	٣٢٤,١	٢٩٦,١	٩٤٠١	١٥٠٠	٥٧٠٠	صفر	١٦,٢٠٠
٥	الكويت	٦٥,٩	٥٧,٧٨	١٥٥٩١	صفر	صفر	صفر	١٠٥
٦	الأردن	١٨,٦	١٦,٨٢	١٨٦٥	صفر	صفر	صفر	٩٦٤
٧	سوريا	١٧,٠٧	١٤,١٦	٩٧٥	صفر	صفر	صفر	١٤,٢٨٠

الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

(١) بيانات الخانة رقم (١١) مأخوذة من بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ عن حجم انتاج واستلاك الطاقة الكهربائية على الموقع الالكتروني التالي: https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC?view=chart ، ايضاً https://www.indexmundi.com/factbook/fields/electricity-production

(٢) بيانات الخانة رقم (١٢) و(١٣) مأخوذة من بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ عن حجم المعادن الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني التالي: https://data.albankaldawli.org/indicator

الخاتمة :

بناءاً على ما تقدم الرغم يتبين لنا ان العراق الرغم من امتلاكه مرتكزات قوة اقتصادية كبيرة والمتمثلة المخزون استراتيجي من النفط والغاز الطبيعي وعديد الثروات المعدنية والمواد الأولية الزراعية. وهذه الموارد تتيح للعراق امكانية النهوض بالواقع الصناعي والاقتصادي لاسيما اذا استغل القطاعي الصناعة التحويلية والزراعة بشكل عقلاني بغية للعمل العلاقات التجارية المتبادلة مع دول الجوار، لأن بناء العراق القاعدة صناعية متطورة ستقلل من التبعية الخارج ومن ثم يعني ذلك إلى استقلالية القرار السياسي العراقي وامكانية الدخول في التكتلات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار ليشكل ذلك مدخلاً لدوره السياسي والاستراتيجي في المنطقة، ولطالما ان ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلى الإجمالي وانخفاض مساهمة الصناعة التحويلية له مدلولاته السلبية على الاقتصاد العراقي، الامر الذي فتح الحدود أمام السلع المستوردة لاسيما الاستهلاكية كإجراء اقتصادي لسد النقص الحاصل في الأسواق المحلية فوصل إلى أكثر من ٨٠% من المنتجات مما أضر كثيرا بالقطاع الصناعي الذي لا يستطيع مجاراة تلك المنتوجات. وعليه لابد اتخاذ سياسات عامة للنهوض بالواقع الصناعي والعمل على زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة للدولة ويعكس حالة الانزواء في ذلك النشاط في الوقت الذي يشهد فيه العالم الثورات صناعية متطورة بما في ذلك دول الجوار، وان كانت صناعاتها متواضعة امام الدول الصناعية الرائدة في هذا المجال، إلا انها تعمل على تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية والعكس من ذلك في العراق والذي جعل منه مستورداً الصناعات تلك الدول، لان هيمنة الصناعة الاستخراجية جسدت من الأحادية الاقتصادية ذات الانعكاسات السارية لاسيما أن العراق يشهد ظروفه سياسية واقتصادية، ومن ثم فإن حالة الاقتصاد العراقي وتصاعد وتيرة التنافس الاقليمي التركي الإيراني جعلت الدولة تعيش حالة من التخبط في رسم السياسة الاقتصادية، اذ تم اهمال الموارد والامكانات المتاحة والتي في حال تنميتها يمكن أن تنعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي للدولة، ومن ثم كل ذلك له مردوداته الإيجابية على سياسة الدولة الداخلية والخارجية على حد سواء".

أخيراً لابد من الإشارة إلى أن التباين النسب بين العراق ودول الجوار في مجال الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية والتحويلية تعكس حالة التباين الجغرافي والجيولوجي، مما يفسح المجال امام صناع القرار السياسي التحقيق التعاون بما يعزز تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا للعراق ودول جواره الجغرافي من خلال التخطيط والتنسيق المشترك.

المصادر باللغة العربية:

١. البنك المركزي العراقي. ٢٠٢٢. *تصريح المكتب الإعلامي للبنك المركزي العراقي.* ٢٢ حزيران. https://cbi.iq/news/view/2035.

٢. التركاوي، خالد. ٢٠٢٠. "سيادة العراق وملف الكهرباء (هدر الطاقة، الربط مع دول الخليج ومشروع الشام الجديد." *مؤسسة أدارك للدراسات والاستشارات* ص٢.

٣. الجنابي، محمد محي. ٢٠٢٠. *سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة العراق بعد إحداث عام ٢٠١٤، الطبعة الاولى.* عمان: دار دجلة للطباعة والنشر.

٤. السلام، محمد السيد . ١٩٩٨. "الامن الغذائي للوطن العربي." *عالم المعرفة للطباعة* (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) (العدد ٢٣٠): ص١١٢.

٥. السماك، محمد أزهر. ٢٠١٨. *الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، الطبعة الأولى.* دار اليازوري للنشر والتوزيع،.

٦. الظاهر، نعيم. ٢٠٠٧. *الجغرافيا السياسية المعاصرة (في ظل نظام دولي جديد)، الطبعة الاولى.* الاردن: دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع.

٧. العابدي، سجاد شاكر علي. ٢٠٢١. *أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة(٢٠٠٤-٢٠١٨).* رسالة ماجستير منشورة، العراق: كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة واسط، واسط، ص٦١-٦٢.

٨. الفرا، محمد علي. ١٩٧٨. "مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي." *المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب* (دار المعرفة) (العدد ٢١): ص١٠٦.

٩. ٢٠١٧. "تقرير الهيئة العامة للإحصاء للملكة العربية السعودية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الربع الرابع ." ص٣. www.stats.gov.sa.com

١٠. حسن ، عمر كامل وسليمان ، عطا الله. ٢٠٠٨. *الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي،، الطبعة الاولى.* دمشق: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

١١. حسن ، يحيى حمود و شعبان ، نور علي. ٢٠٢٠. *دور القطاع النفطي في توفير متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق، الطبعة الاولى.* بيروت: مركز الرافدين للحوار.

١٢. حسين، خليل. ٢٠١٢. *الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيك، الطبعة الاولى.* بيروت: منشورات دار الحلبي الحقوقية.

١٣. رضا ، نبيل جعفر وعبد العالي، أمجد صباح. ٢٠١٥. "صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ الطبعة الاولى." *مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية* (دراسات استراتيجية) (العدد(١٩٨)): ص١١-١٥.

١٤.زهران، جمال. ٢٠٠٦. *منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الاسرائيلي، الطبعة الأولى.* بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٥.سليم، رضا محمد السيد. ٢٠٠٨. *الجغرافيا السياسية للعراق دراسة في وظائف منطقة الدولة.* رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، ص٢٤٥.

١٦.عبد، حميد عبيد. ٢٠٠٧. "واقع الموارد المائية وتقدير الاحتياجات المائية للزراعة المروية في العراق ١٩٨٠_٢٠٠١." *مجلة جامعة كربلاء العلمية* المجلد الخامس (العدد الرابع): ص١٢٥.

١٧.علام، مصطفى شفيق مصطفى. ٢٠١٢. *قياس قوة الدولة الإيرانية وتوازن القوى في منطقة الخليج العربي.* رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص٤٢.

١٨.عوض الله، محمد فتحي. ١٩٨٠. "الانسان والثروات المعدنية." *المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب* (دار المعرفة) (العدد٣٣): ص١٦٦.

١٩.مرعي ، مثنى فائق ، وسعيد رؤى خليل. ٢٠٢١. *بناء دولة العراق تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، ، الطبعة الاولى.* بيروت: مؤسسة الرضوان الثقافية للنشر.

٢٠.مصيلحي، فتحي محمد. ١٩٩٢. *خريطة القوى السياسية وتخطيط الامن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية، ، الطبعة الثانية.* مصر: مطابع جامعة المنوفية.

٢١.مقلد، إسماعيل صبري. ١٩٨٧. *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الخامسة.* الكويت: مطبعة ذات السلاسل للطباعة والنشر.

٢٢.ميلز ، روبن و سليمان ، مريم. ٢٠٢٠. "، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق." *مركز البيان للدراسات الاستراتيجية* –ص١٦-١٠.١٧.

٢٣.ميلز، روبن. ٢٠١٨. "مستقبل النفط العراقي ، الطبعة الاولى." *مركز البيان للدراسات والتخطيط* (العدد ١٦): ص١٩.

٢٤.ناي، جوزيف إس. ٢٠١٥. *مستقبل القوة، ترجمة: احمد عبد الحميد نافع، مراجعة: السيد امين شلبي،الطبعة الاولى.* القاهرة: المركز القومي للترجمة.

٢٥.هاشم، نوار جليل. ٢٠٢٠. *أمريكا والقوى الصاعدة السياسة الامريكية تجاه دول بريكس في النظام العالمي، ، الطبعة الأولى.* بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Central Bank of Iraq. 2022. "Statement by the Media Office of the Central Bank of Iraq". June 22. https://cbi.iq/news/view/2035.
2. Al-Turkawi, Khaled. 2020. “Iraq’s sovereignty and the electricity issue (energy waste, connectivity with the Gulf states, and the new Levant project.” *Adarak Foundation for Studies and Consultations*, p. 2.

3. Al-Janabi, Muhammad Mohi. 2020. *siasat 'iieadat tahil mujtamaeat ma baed alnizae dirasat halat aleiraq baed 'iihdath eam 2014, altabeat alawlaa* [Policies for the rehabilitation of post-conflict societies, a case study of Iraq after the events of 2014, first edition]. Amman: Dar Dejlah for Printing and Publishing.
4. Al-Salam, Muhammad Al-Sayyid. 1998. "Food Security for the Arab World." The World of Knowledge for Printing (National Council for Culture, Arts and Letters) (Issue 230): p. 112.
5. Al-Sammak, Muhammad Azhar. 2018. *aljughrafiat alsiyasiat bimanzur alqarn alhadi waleishrin bayn almanhajiat waltatbiqi, altabeat al'uwlaa* [*Political geography from a twenty-first century perspective between methodology and application*], first edition. Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution.
6. Al-Zahir, Naeem. 2007. *Contemporary Political Geography (Under a New International Order)*, First Edition. Jordan: Dar Al-Yazuri for Publishing and Distribution.
7. Al-Abedi, Sajjad Shaker Ali. 2021. "The impact of oil price fluctuations on some economic variables in Iraq for the period (2004-2018)". Published master's thesis, Iraq: College of Administration and Economics - University of Wasit, Wasit, pp. 61-62.
8. Al-Farra, Muhammad Ali. 1978. "The Problem of Food Production in the Arab World." *The National Council for Culture,* Arts and Literature (Dar Al-Ma'rifa) (Issue 21): p. 106.
9. .2017 ."Report of the General Authority for Statistics of the Kingdom of Saudi Arabia, GDP per capita, fourth quarter." p.3. www.stats.gov.sa.com
10. Hassan, Omar Kamel and Suleiman, Atallah. 2008. *aljughrafia alsiyasiat aljadidat lilealam alearabii,, altabeat alawlaa* [*The New Political Geography of the Arab World, first edition*]. Damascus: Raslan House and Foundation for Printing, Publishing and Distribution.
11. Hassan, Yahya Hammoud and Shaaban, Nour Ali. 2020. *dawr alqitae alnaftii fi tawfir mutatalabat altanwie alaiqtisadii fi aleiraqi* [*The role of the oil sector in providing the requirements for economic diversification in Iraq*], first edition. Beirut: Al-Rafidain Center for Dialogue.

12. Hussein, Khalil. 2012. *Economic, Political, Population, and Geopolitical Geography*, First Edition. Beirut: Dar Al-Halabi Legal Publications.
13. Reda, Nabil Jaafar and Abdel-Aali, Amjad Sabah. 2015. "The oil and gas industry in Iraq: current and future trends for the period 2000-2020, first edition." *Emirates Center for Strategic Studies and Research* (Strategic Studies) (Issue (198)): pp. 11-15.
14. Zahran, Jamal. 2006. *manhaj qias quat alduwal waihtimalat tatawur alsirae alearabii - alasarayiyli, altabeat al'uwlaa* [*An approach to measuring the power of states and the potential development of the Arab-Israeli conflict*], first edition. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
15. Saleem, Reda Muhammad Al-Sayyed. 2008. "The political geography of Iraq: A study of the functions of the state's region". Master's thesis (unpublished), Department of Geography, Zagazig University, Faculty of Arts, p. 245.
16. Abed, Hamid Obaid. 2007. "The reality of water resources and estimation of water needs for irrigated agriculture in Iraq 1980_2001." *Karbala University Scientific Journal*, Volume Five (Issue Four): p. 125.
17. Allam, Mustafa Shafiq Mustafa. 2012. "Measuring the power of the Iranian state and the balance of power in the Arabian Gulf region". Unpublished master's thesis, Cairo University, Cairo: Faculty of Economics and Political Science, p. 42.
18. Awadallah, Muhammad Fathi. 1980. "Man and Mineral Resources." *The National Council for Culture*, Arts and Literature (Dar Al-Ma'rifa) (Issue 33): p. 166.
19. Marai, Muthanna Faiq, and Saeed Ruaa Khalil. 2021. *bina' dawlat aleiraq tayaarat mutadaribat warua mustaqbaliatun, , altabeat alawlaa* [*Building the State of Iraq, Conflicting Currents and Future Visions*], first edition. Beirut: Al-Radwan Cultural Publishing Foundation.
20. Moselhi, Fathi Muhammad. 1992. *kharitat alquaa alsiyasiat watakhtit alamin alqawmii bialsharq al'awsat walmintaqat alearabiati* [*Map of political forces and national security planning in the Middle East and the Arab region*], second edition. Egypt: Menoufia University Press.

21. Muqallid, Ismail Sabry. 1987. *alealaqat alsiyasiat alduwaliat dirasat fi al'usul walnazariaati* [*International Political Relations: A Study in Origins and Theories*], Fifth Edition. Kuwait: That Al Salasil Printing and Publishing Press.
22. Mills, Robin and Suleiman, Maryam. 2020. "Providing Iraq with Energy: Challenges Facing the Electricity Sector in Iraq." *Al-Bayan Center for Strategic Studies* - pp. 16-17.10.
23. Mills, Robin. 2018. "The Future of Iraqi Oil, First Edition." *Al-Bayan Center for Studies and Planning* (Issue 16): p. 19.
24. Nye, Joseph S. 2015. *mustaqbal alquati, tarjamatu: aihmad eabd alhamid nafiei, murajaeata: alsayid amyn shlbi* [*The Future of Power, translated by: Ahmed Abdel Hamid Nafi, reviewed by: Mr. Amin Shalabi*], first edition. Cairo: National Center for Translation.
25. Hashem, Nawar Jalil. 2020. *America and the Rising Powers, American Policy Towards the BRICS Countries in the Global System, First Edition*. Beirut: Publications Distribution and Publishing Company.